

الدرس المعرفي التوحيدي بين مطلب التأسيس ورهان المدافعة

قراءة في كتاب "مقالات في إسلامية المعرفة"*

تأليف: فتحي حسن ملكاوي**

الحاج دواق***

مدخل:

منذ أمدٍ ليس بالقريب، قياساً إلى عمر التجربة الحضارية الإسلامية الثانية، أعني منذ اللحظة التدشينية الاستثنائية التي أطلقها جمال الدين الأفغاني (1897م)؛ شرع الفكر الإسلامي يُؤسّس لتجربته الجديدة التي عمّدت إلى سعي بصير للاتصال بالتراث الإسلامي، والانقذاف في مضمار التواصل الثقافي مع التجربة الحدائثية الغربية التي فرضت منطقتها وأسلوبها الرؤيوي على العالم أجمع؛ نتيجة موجات الإمبريالية العابرة المُنمّطة للأشكال المعرفية والأكاديمية التي تمكّنت منها، وما انبثق عن ذلك من تنظيرات امتدت إلى بناء معرفة ذات سمات وجذور علمانية؛ سواء أكانت شاملةً

* ملكاوي، فتحي حسن (2018). مقالات في إسلامية المعرفة، عمّان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2018.

** أستاذ جامعي أردني، دكتوراه في التربية العلمية وفلسفة العلوم، رئيس تحرير مجلة إسلامية المعرفة سابقاً.

*** دكتوراه في الفلسفة من جامعة منتوري في قسنطينة-الجزائر، وأستاذ الفلسفة فيها. البريد الإلكتروني: elhadj_1971@yahoo.fr

تم تسلّم المراجعة بتاريخ 27/12/2020م، وقُبلت للنشر بتاريخ 25/7/2021م.

دواق، الحاج (2022). مراجعة لكتاب: مقالات في إسلامية المعرفة. تأليف: فتحي حسن ملكاوي، مجلة "الفكر الإسلامي

المعاصر"، مجلد 28، العدد 104، 185-214. DOI: 10.35632/citj.v28i104.7135

كافة الحقوق محفوظة للمعهد العالمي للفكر الإسلامي © 2022

بحيث تمسك قلب الوجود كله رؤيويًا، أم جزئيةً بحيث تعتنى بسؤال التدبير ومسالك تنظيم المعيش الحياتي. وهكذا أخذت في تأسيس نطاقات بحثية وعلمية تمتح من هذا المعين المُستحدَث.

وقد كان للعالم الإسلامي النصيب الأوفر منها، لا سيَّما في ظلِّ المعترك التاريخي الذي تمتد جذوره إلى عشرات القرون، فضلاً عن العُقدة الحضارية الموروثة بسبب النزاعات والتدافعات بين الضفتين الجغرافيتين والثقافتين؛ إذ أوغلت الإمبريالية الغربية في تكريس مشروع الإفراغ المعرفي للمضامين التقليدية الموروثة، واستبدال أخرى بها من نفس النسخ والتأليف. أمَّا داعيه الأكبر فكان حاجته إلى القيام بالاستبدالات الاجتماعية، وما يرتبط بها من عمليات بسيطة أوَّل الأمر، تحوَّلت في ما بعدُ إلى عمليات مُركَّبة، لها تعلقٌ بجملة الخصائص الإنثروبولوجية المستقاة من العادات والتقاليد والأعراف، التي عملت الشريعة الإسلامية على بنائها منذ زمن طويل؛ ما خلَّف نوعاً من الشرخ العميق في وعي النخبة المسلمة التي درَّست (أو درَّست) القيم الغربية بحمولاتها المنهجية والتصوُّرية، وأضحت الوسيط التاريخي بين الجهتين لتقليص الفوات بينهما. إلى جانب تصيب فئات موالية لتلك القيم على سدة الحكم، وشؤون التدبير السياسي؛ ما دفعها إلى تنفيذ جملة من التدابير في قلب ثقافي، بعضها سلس استدراجي، وبعض آخر شرس عنيف انبثق عن الاقتلاع الجذري لكل الرموز والعلامات والإشارات، والمعارف والمناهج، والمساقات الخاصة بالتعليم والتربية، ذات الصلة بالموارث الإسلامي، وما تجربة تركيا الكيالية وإيران الشاهنشاهية إلا خير مثال مُنطبق على توجُّهنا التحليلي.

وإذا صرفنا هممتنا التحليلية إلى استدعاء جملة الشخصيات والمشاريع الفكرية التي رابطت عند حدود المدافعة الدنيا، فإننا نجدها كثيرة. صحيحٌ أنَّ كُلاً من تلك الشخصيات اعتنت بجانب من الردِّ والتجاوب مع الأزمات التي صدَّرتها الإمبريالية بأشكالها المختلفة، ولكنَّ الطابع السياسي والمطالبة بالحقوق غلب عليها جميعاً. أمَّا أولئك الذين اشتغلوا باللُّبِّ الفكري والمحور الجوهري الذي اكتملت عنده عمليات المسخ، فكان أغلبهم (وهم قلة) أفراداً انصرفت عنايتهم إلى تأسيس رؤى فكرية في صورة إجابات، تفتقر كثيراً إلى ذلك التماسك المنهجي، والعمق المعرفي الذي يعطيها إمكانية الصدِّ الجذري والكلي ما دامت عمليات الاقتلاع كذلك.

ولسنا هنا بمعرض الانتقاص من تلك التجارب والنيل منها؛ إذ يُحَسَّب لها أنّها أبقت للأُمَّة خصوصيتها، وعمّدت إلى تقديم إجابتها، وردّت على الشبهات الكثيرة التي أُطلِقت في وجه الحضارة الإسلامية، وبخاصة تلك التي أرادت تشويه الدين الإسلامي من حيث ماهيته. فحسبها تخفيفها عن الأُمَّة محتتها الثقافية، وسعيها إلى إيجاد بدائل، ولو كانت حاملة، أو ذات صفة غير علمية؛ لافتقادها إمكانية المؤسسة والتحويل إلى نظم تديرية، تتولّى إخراج جُملة العمليات القادرة على تحقيق النهضة التي انقذف روّاد التأسيس الثاني إليها.

ولو عمّدنا إلى قراءة عَجَلَى الجُملة الإضافات التي قُدّمت، لوجدناها غالباً تُراهن على الوجدان، والتربية المعنوية، وردود الفعل العاطفية؛ استنقاداً لفئات الأُمَّة من الاستلحاقات الشرسة التي مورست ضدها. غير أنّ قِلَّة القِلَّة انتبعت إلى التأسيس العميق الجذري الذي يقصد إلى أمّ الأزمات، أعني الأزمة المعرفية والفكرية خاصة، والأزمة المنهجية بوجه أخص. وكذلك الحال بالنسبة إلى ضرورة العمل المؤسسي الذي يُمكنه تجميع الجهود ودفعها في اتجاه تقوية العقل الإسلامي، وتحريره من عمقه النظري والتنظيري، وجعله ينتج المعرفة الإسلامية من جديد، وما ينبثق عنها من بناءات نظرية وإجابات كلية، في صورة رؤية معرفية مكينة، تنطلق من مرجعية توحيدية ذات خصيصة مُركّبة وعميقة، وكذا تشكيل مناهج قوية ومثمرة، ومُنتجة، ومُنَاجزة، إلى جانب ترصيف النظريات الإسلامية المختلفة ضمن أنساق متماسكة، أو جلب فتوح المعرفة الإنسانية، بما في ذلك الغربية منها، وإعادة تقديمها وإنتاجها في صورة الكائن (الصورة) المُتوافق مع الخصوصيات الحضارية للأُمَّة، بعد فرز ما يُمكن استخدامه عمّا لا يفيد، أو يضر؛ لانتماؤه إلى سمات حضارية أُخرى، ذات همولات ورموز مؤذية للروح الإسلامية، أو مُنبَتّة عن الصبغة الإلهية للإنسان والعالم.

ويُشترَط في ذلك كله مراعاة نشأتها في تربة علمانية (علمانية) قطعت المعنى والمبنى، وما تشير إليه عن كل دلالة إلهية، أو تمتح من المَعين ذي الطباع الوحياني، أو ترفد منه؛ ما يعطينا انطباعاً أنّ العملية لم تكن سهلة، ولا تزال تندُّ عن كل مقدرة فردية، وإن استطاعت جُلَّة من مُفكّرنا تقديم وجهات نظر في صورة مشاريع فكرية بناءة، إلى جانب كثيرين ممّن أخلصوا النيّة، وبذلوا، وعمدوا

إلى كسر الطوق النظري الذي فرضته الحداثة، وما استُجلب من تطبيقاتها التقنية، وإجراءاتها التحليلية في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية خاصة، وكذا في مجالات ما يُنعت بالعلوم البحتة.

ولكن، واستندراكاً، فإنّها تظلّ أعمالاً فرديةً، أغلبها انتهى بوفاة أصحابها، وهذا ليس تقليلاً من شأن ما قدّموه؛ فبلوى الفكر الإسلامي والعربي عدمُ مقدرته على التحوّل إلى تقليد مدرسة فكرية وفلسفية حقيقية، تُخرّج أجيالاً من العلماء والباحثين والمُفكِّرين القادرين على توليد المعارف وإبداع النظريات بالسلاسة الحضارية التي كانت عليها الأُمّة أيام عزّها. وإذا استثنينا الجماعات الإسلامية التي استخدمت نوعاً من العمل الجماعي في تحقيق مبتغاها، وقصدت إلى التجيش وتجميع الجماهير، مُركّزةً على النخبة، والعمل النخبوي؛ فإنّنا لا نكاد نعثّر على عمل أكاديمي مؤسسي، همّه وهمته بناء المؤسسات البحثية والعلمية القادرة على إنتاج العلم، وتكريس الفلسفات ذات الطابع الإلهي، لا سيّما في النسخة التوحيدية، بالتأويل الإسلامي، بما هو وريث لتلك التجارب المُعلّنة عنها في صورة وظيفة الشهادة التاريخية على الإنسانية جمعاء.

ولولا الانتباهة اللامعة التي عمّد إليها بعض مُفكِّرينا، لظلّ الحال على ما هو عليه؛ إذ إنّ رغبتهم في الاندفاع نحو التأسيس، وإعادة البناء المُركّز للأُمّة، وخلفيتها الثقافية، وعمقها المعرفي؛ كل ذلك جعلهم يُفكِّرون في ضرورة تخريج أجيال من الباحثين الأكفاء والمُبرِّزين، الذين وقفوا على عين الحقيقة (الحق) التي منها تستقى جميع سمات التكوين الحضاري والتاريخي للأُمّة والإنسانية، أعني بها المعرفة، ومنوالها الرؤيوي العقدي، وأساليبها المنهجية، وأدواتها الإجرائية، التي أُلقيت عليها عهدة البناء الحضاري لإنسانية راشدة، وأُمّة وسط معتدلة، تعيد إلى الإنسان بشريته التي فقدتها نتيجة العمليات الإمبريالية، وإهدار مُقدّرات الطبيعة، وتعميم نموذج الصراع بين الحضارات في صورة حروب مُنهكة قاتلة أورثت الإنسان الثالثي - أعني إنسان العالم الثالث، وكذا إنسانهم المُفترغ من المعنى، والمُلقي إلى أتون العدمية الكاسحة - قلةً الثقة، أو انعدامها في النموذج المعرفي الغربي، وما ترتّب عليه من أزمات كثيرة، أخصّها الانقطاع عن القيم الروحانية والرمزية والدينية التي درجت عليها الإنسانية في كامل تاريخها.

ومن أبرز تلك الانتباهات التي جاءت في صورة عمل مؤسسي، وصرح أكاديمي جامع لنخب الأمة بقيادتها؛ المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الذي نشأ ليجاهد معرفياً، ويبدل وسعه في المنافحة عن القيم الإلهية، وبه انتقل التدافع من ردود الفعل النفسية إلى رَجْع التكوين البنائي والفكري والتربوي، لكادر نوعي يُؤمن بقدرة الأديان عامّة، والإسلام بوجه خاص، على معاودة تقديم الإجابات الفلسفية والعلمية الشاملة القادرة على تجاوز أزمات المعرفة في أصول تشكيلها، أو تطبيقاتها المُنحرفة، واستخداماتها اللاغية.

وقد جلب المعهد إلى حياضه أفاضل المُفكِّرين والباحثين، وعددهم كثير، من مختلف بلدان العالم الإسلامي؛ من الملايو إلى الغرب الإسلامي، وكذا الفئات التي عاشت في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وبخاصة الطلبة المسلمون الذين ذهبوا إلى الغرب للدراسة، وكان شغلهم الشاغل الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما السُّبُل الناجعة لأسلمة المعرفة الإنسانية؟
- كيف يُمكن بناؤها على قواعد من القيم الإلهية الدينية؟
- كيف يستفاد من منجزات البشر العلمية من دون اضطرار إلى دفع ضريبة علمتها للوعي والممارسة؟

- هل يُمكن إعادة توازنها ومواءمتها مع الروح البشرية المتناغمة والمتوافقة؟

- ما السبيل إلى تخليصها من التجزئة والاختزال والعلمنة؟

- هل يُمكن تحقيق التكامل المعرفي من جديد؟

"مقالات في إسلامية المعرفة" للدكتور فتحي حسن ملكاوي

1. التأسيس المفهومي وتحرير الدلالة:

قدّم المعهد العالمي للفكر الإسلامي تجربة ثرية، جلبت إلى صفوفها باحثين ومُفكِّرين ومشتغلين بالدرس المعرفي عامّة، والدرس الإسلامي بوجه خاصّ، بامتداداته الفكرية والتربوية والاجتماعية

والسياسية والاقتصادية، لا سيَّما من جهة التنظير، وتقديم الإجابات التي تبحث عنها الأمة، ومن ورائها الإنسانية جمعاء. ومن أولئك المُفكِّر والتربوي الأردني الدكتور فتحي حسن ملكاوي، صاحب التأليف المُتنوِّعة، في إطار مشروع التربية الإسلامي خاصَّةً، والمنهج التكاملي، ورؤية إسلامية المعرفة. ومن هذه المُؤلِّفات: "منهجية التكامل المعرفي: مقدمات في المنهجية الإسلامية"، و"منظومة القيم العليا: التوحيد والتركية والعمران".

وكذلك عمل الدكتور فتحي حسن ملكاوي على تحرير كتب كثيرة أصدرها المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فضلاً عن مساهماته في مجلة "إسلامية المعرفة"؛ تأليفاً وكتابةً، ورياسة تحرير، التي سُمِّيت حديثاً بمجلة "الفكر الإسلامي المعاصر". ثم جاء كتابه "مقالات في إسلامية المعرفة"، الذي أصدره المعهد العالمي للفكر الإسلامي عام 2018م، وهو يقع في 254 صفحة، ويُصنَّف ضمن التراث التنظيري لمدرسة "إسلامية المعرفة"، أو "التكامل المعرفي". وإنَّ بدا الكتاب بادي الرأي جُملة مقالات اجتمعت لتكوِّن مُؤلِّفاً في إطار التأسيس لنظريات إسلامية المعرفة، إلَّا أننا لا نعدم تشكيل رؤية عامَّة عن المسألة؛ إنَّ في بداياتها، أو سجلات تطوُّرها، وكذا بعض تطبيقاتها.

اشتمل هذا الكتاب على مقدمة وافية، وخمسة فصول، عرض فيها المُؤلِّف إشكاليات: الإسلامية، والمعرفة، والمعرفية، ودلالات كلِّ منها، وجدوى المشروع، والعمل المتضافر في سياق التعميق لأطروحة الأسلمة الشاملة، وعنصرها المركزي في المعرفة، وموارد النظر، ومسالك المنهج. وكذلك السعي لاستعادة التوافق والتناغم بين نطاقات المعرفة ومجالات العلوم، والقضاء على التدابر والتنافر المعرفي المُورَث من أسلوب العلمنة الغربي، أو التثريث النصوصي في تجارب الإسلاميين وأعمالهم التبعية. ومنها إلى مناكفة المُتندِّرين بمشروع إسلامية المعرفة، وأولئك المناقشين لطموحها، والقائلين بمحدوديتها وقلة نجاعة عملها النظري، باعتبار أنَّها صدى مُشوَّه للعمل العلمي الرصين في التقاليد الحدائرية الغربية، وكذا عدم مقدرتها على الارتقاء إلى المنوال التراثي، وتشويهه؛ نظراً إلى التلفيقات الجَمَّة التي قام بها دعاة هذه الانطباعية العابرة التي وُلدت أساساً مَيِّتة.

يضاف إلى ذلك تسليط الضوء على أدوار الطلبة المسلمين في الغرب، وحسبهم الحضاري العالي، وولائهم للأُمَّة، ورغبتهم في منحها الأداة القادرة على النهوض بها من جديد، وإسهاماتهم الكثيرة في بناء مؤسسة المعهد، والتنظير للإسلامية بوصفها مشروع نظر يُحقّق التكامل بين العلوم والمعارف الإنسانية؛ فلا يتمزّق وجدان المسلم، ولا يشعر بفوات الانتفاء القلبي والسلوكي الالتزامي عن العُدّة النظرية والمنهجية الأكاديمية التي تلقّى عن طريقها معارفه وأفكاره.

وقد ينصرف بال المتلقّي من عنوان الكتاب إلى أنّه مجرد مقالات اجتمعت حيث لا يجب؛ أيّ آراء شتّى في موضوعات مختلفة، لمناسبات عدّة؛ لذا كانت مقالات وحسب. وقد صرّح المؤلّف ذاته بما يشي بذلك: "وهي من ثمّ مقالات، وليست بحوثاً مكتملة الأوصاف، وهي متفاوتة في الحجم، جاء بعضها في بضع صفحات، وبعضها الآخر أضعاف حجم بعضها الأول" (ملكاوي، 2018، ص 11). والذي أحسبه أنّ ذهن المؤلّف انطبع فيه مُسمّى المقالات كما استعملها علماء المسلمين قديماً وحديثاً، مثل مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري (ت 324هـ)، ومقالات أبي الحسن الأشعري لابن فورك (ت 406هـ)، ومقالات الغلو الديني واللاذيني لمحمد عمارة (ت 2020م)، رحمهم الله جميعاً. فمقولة المقالة في ثقافتنا لا تفيد تُنفّاً متناثرة من الطرح لا صلة بين أطرافها، بله أفكارها، وإنّما هي أطروحة مُلتئمة تجمع بين مفرداتها انتظامات عرض وتأسيس، تشرع عند الناظم المركزي الكلي، وتمتد إلى جميع الفئات والأصناف والمنظومات التي يلتقي بعضها ببعض في سياق جواب كلي - أقرب إلى منزلة نسق عام - هو الهمم الأكبر الذي قام عليه الرأي، بحجاج وسجال وأخذٍ وردّ، وهو ما نلحظه في عمل الدكتور فتحي؛ إنّهُ "وجهة نظر ... والموقف الفكري الذي يتبنّاه" (ملكاوي، 2018، ص 12). وعمل ينضاف إلى سلسلة المساعي الرامية إلى منهجية اجتهادية، ورؤية شاملة لا شمولية إلغائية مصمّمة مُتنبّرة للاختلاف، وأيضاً عمل استشاري تنظيري يقف بجانب كل الأطاريح التي قُدّمت في سياق الإسلامية.

وهو عمل واعٍ مُدرِكٌ موقعه ضمن سلسلة التطوّرات التي تقدّمت بها المدرسة بصورة كلية، إلى جانب معرفة نقطة ارتكازه وانطلاقه في التجاوب مع الراضين لكل جديد، والمُنكرين لكل

إمكانية خارج التراث، وأيضاً للصدِّ في وجه أولئك الذي يرون في الغرب معيار الحقيقة ونموذج العلم؛ إنَّه عمل دالٌّ على توثيق "لبعض أوجه التفاعل الفكري عبر ما يقرب من ثلاثين عاماً ... بعد ذلك تعبيراً عن واحد من ملامح الحالة الفكرية وجهود الإصلاح الفكري في حياة الأمة الإسلامية في هذه الحقبة من الزمن" (ملكاوي، 2018، ص 17).

لقد بادر المؤلِّف في الفصل الأول من الكتاب إلى التأصيل اللغوي والمفاهيمي لمقولات الدراسة الأولى التي جاءت تحت عنوان: "تعريف ببعض المفاهيم الأساسية في مشروع إسلامية المعرفة"؛ إذ أبدى اهتماماً لافتاً بذلك التأزم الذي عاناه الفكر الإسلامي -ولا يزال-، لا سيَّما الضبابية الفكرية التي أورثت غبشاً في الرؤية؛ لذا عمَّد إلى إيضاح المراد من المعرفة والعلم، في نطاق إسلامية المعرفة، ومنه إلى الإسلامية ذاتها، ثم المشروع، وكلاهما في ضوء الأسلمة. وكم كُنَّا نهيِّب بالدراسة أن تشرع عند منبع التأسيس الأوَّل لكل هذه المفاهيم، أعني المرجعية المعرفية ذاتها، وهي الإسلامية؛ ما حدا بالمؤلف إلى عرض تلك قبل هذه (الحياد التحليلي)، والمُضي إلى العناصر المشتركة بين الجميع، في سياق فلسفة العلوم والنقد المعرفي. ولكن، مع ذلك كان الأوضح لو وضعها تحت توجيه الإسلامية معرفياً؛ لنكتشف مع دراسته الفرق الجوهرية والإضافة النوعية التي ستُشور ألواناً من التصوُّرات، تفتقر إليها الخلفيات الأخرى. والحقيقة أيُّ لا أعدم وجود انتباهات لامعة في التأسيس المفاهيمي، أظهرها -في تقديري- حين قال: "يُعَدُّ مبحث المعرفة في المنظور الإسلامي جزءاً من مبحث الوجود، لا ينفك عنه، ولا يُفهم إلا في حدوده" (ملكاوي، 2018، ص 27). وهذا بحياله مقدمة أولية في كل لون بنائي للمعرفة الإسلامية؛ فعناصر المعرفة انعكاس للوجود، وكشف له، وليست إنشاءً أولياً من الوعي البشري؛ ما يضمن بقاءه في فلك الإلهية، ويستعيده من طغيان العلمانية المُنبَته. وعليه، يُمكن التمييز في هذه الافتراضات بين المستويات الوجودية ...، والمعرفية ...، والمنهجية ... وإذا كانت الافتراضات في المستوى المعرفي هي نتيجة طبيعية مباشرة للإجابات التي تُقدِّمها الرؤية الوجودية الكلية، فإنَّها تُحدِّد بذلك متطلبات التعامل المنهجي في مستوياته المختلفة" (ملكاوي، 2018، ص 30).

فالمعرفة ضمن خلفية إسلامية المعرفة تقطع التدابر والتناكف المؤرث بين نطاقات المعرفة وقطاعاتها، حين تُدرج ضمن هدفية متجاوزة، ترمي إلى فهم فعل الله سبحانه في العالم، وإلى إيجاد الإنسان المُستأمن على الوجود؛ ليؤدي تكاليف الحضارة والتاريخ، بعيداً عن كره الإله، وبُعض أحكامه، والاندفاع لتقاء العلوم الطبيعية، وجعلها منوالاً منهجياً شاملاً، تستقي منها العلوم الإنسانية والاجتماعية. ففي منظور الإسلامية، نجد المعارف قطاعات تقع تحتها هوية مفهومية واحدة، تستهدف بها كل الخبرات والتجارب المُمارسة في حياضها. وهذا بعينه ما يمدُّ هوية المعرفة بنسغها النظري المُبقي لها في درب الفعل البشري المتوازن والمستفيد من فتوح بعضه، من غير أن يكون رهناً لضريبة الانفصال النصوي، أو العلماني. لذلك نلفي الدكتور فتحي يسوّغ استعمال مصطلح "الإسلامية" في مشروع إسلامية المعرفة؛ لتأكيد "الهدف التحريضي من جهود الأسلمة والإسلامية في العمل العلمي والمعرفي المعاصر، والهدف النقدي والتقويمي للمعرفة المعاصرة وإحالاتها الفلسفية وأسسها النظرية، والهدف العملي في توظيف المعرفة للأغراض المشروعة في الواقع الإسلامي" (ملكاوي، 2018، ص32). وأحسب أن كاتبنا لا يقف هدفه عند حدود واقع المسلمين، بل يريد أن يرمي إلى أنه عمل ذو دوائر متداخلة، بحيث يبدأ الفعل في نقطة، ثم يأخذ بالتطور، ليواصل مسيرته التكاملية في استنقادات البشر من برائن التأويلات اللاغية كما فعلته - وتفعله - الفلسفات العدمية المُنبئة. فظني أن إسلامية المعرفة رؤية تقصد إلى إعادة تعريف الوجود، وإعادة التوازن إلى نظم الحياة وأشكال التدبير لمؤسسات الفاعلية البشرية ودوائرها.

إذن، يقع سؤال هذه الأهداف، والمناهج الموصلة إليها، ضمن سجال كلاسيكي عن الذاتية والموضوعية، وكيف قاربها الفلاسفة من القائلين بالموضوعية الصُّلبة، وصولاً إلى الذاتيين المعينين في عدم إمكانية المعرفة، وبخاصة بعد تشكُّل أطروحات البراديغمات والفوضويات الميالة إلى عدم القدرة على بناء علم يفهم حقاً العالم. وهذا ليس من عناية الكتاب الذي نحن بإزائه؛ فهو يهدف إلى الإقرار بتعدُّد المساعي المعرفية، وبيان أن الإسلاميه في أقل تقييم لها تُعدُّ إضافة إليها، أو أنّها القادرة على التجاوب مع الأزمات المختلفة، لا سيّما أن "... تيارات الفكر التفكيكي، وتيارات ما بعد

الحدائث، ومدارس فلسفة العلم، قوّضت أركان الوضعية التقليدية، ولم تبق مجالاً للقول بوجود أيّ حقيقة مُطلّقة، ونقلت أفكاراً (مثل: موضوعية المعرفة، وحتمية التقدّم) إلى قائمة الخرافات، وفتحت المجال للتسوية بين العلم الطبيعي، وما وراء الطبيعة، والتفكير الغيبي الديني" (ملكاوي، 2018، ص39).

والمُلاحظ هنا وجود التفتات مهمة من الدكتور فتححي؛ إذ حصر المشكلة وتطوّرها في فقرات، مُستجمعاً أصل تكوّنها في مسعى التسويات الوضعية، ثم في الاحتجاجات والاستدراكات التفكيكية، وكأنيّ به يشير إلى أنّ المأزق تطوّر من طرف إلى آخر، أقصد اختزالية إلى أخرى؛ لذا برّر لجدوى الإسلامية بداعي كشفه عن أصل التأزم في منطق إمّا/ أو. فالمنهجية الإسلامية استيعابية، وغير لاغية، وهي تستدمج في طبقاتها ودرجات اشتغالها الحسّ إلى العقل، فالوحي، ومنه يتجدّد الوعي بالعالم لتجدّد الفهوم، وإمكانية تطوير تأويل مُتجدّد للوحي بوصفه قارئاً للكون والإنسان، واعتبار الأخير قارئاً لها، في شكل جدل إيجابي، مستوعب، غير محاصم، ولا مُلغ.

ومن ثمّ، فإنّ قضية الذاتية والموضوعية تُحلّ حين نُقرّ بما يأتي: "إنّ الموضوعية خاصة للمعرفة تتعلّق بمدى تماسك بنائها وقوة بيّناها. أمّا الذاتية في صفة للإنسان العارف تجعله غير قادر على تبني المعرفة بطريقة حيادية... إذ لا بُدّ أن تقع هذه المعارف في موقع ما بالنسبة لمجمل قناعاته ونظم الاعتقاد والمعرفة والقيم التي يتبنّاها، فيكون القبول أو الرفض بناءً على ذلك كله" (ملكاوي، 2018، ص42). وكضميمة مراقبة لمتانة الممارسة المنهجية، يجب اعتماد ذلك كله؛ لأنّه يُمثّل أهم قواعد بناء المعرفة الدالّة والمُعبرة والمتواضعة في آنٍ معاً.

أمّا بخصوص ثانية الأثافي، وهي الإسلامية في مجمل الكتاب، فقد أشار الكاتب إلى عموم النقاشات التي أثّرت حولها، وكيفيات رفض المقولة أو تبنيها، وإدراجها ضمن العمل الفكري لدعاة الأسلمة والإسلامية، جريباً مع الحوارات والنقاشات لرافضيها، والقائلين باعتمادها خلفيّة نظرية مؤطّرة لعموم الوعي المعرفي العام، ولالتزامات المُفكّرِين والأكاديميين، حيث انتهى إلى ترجيح دلالة مفيدة منهجياً للمشتغلين بالفكر والفلسفة عامّة، وفلسفة العلوم خاصّة كما استنتجه.

وقد استجلب الكاتب جُملة مُبررات أكَّدت جدوى الإسلامِية المعرفية، على الرغم من التحفُّظ حول تلك المسألة، وحوال الأسلمة، الذي مرَّده نفسي وقَلَّة فهم، لا سيَّما أنَّه شعار الحركات الإسلامِية المطالبة بأسلمة نظم الحياة، الذي رُفِع في وجه الأنظمة التي أضحت تتحسَّس من كل ما له صلة بمنطوق الحاكِمية وظلاله على كل الصعد، بما في ذلك المعرفي منها، إلى جانب التوجُّسات التي أبدتها الدوائر الأكاديمية المتأثرة بالنمطية العلمانية في التفكير والتعبير والتدبير.

ولهذا نجد أنَّ المؤسَّسين عانوا كثيراً في سبيل إقرار المسلكية المعرفية والمنهجية الجديدة، أو المُستحدثة، وأعمَلوا في سياقات المعرفة ومساقاتها نقداً وإعادة قراءة على منوال الأسلوب المُستحدث المأخوذ من الإسلام من غير وجل ولا خوف، بما هو المُقابل المُمكن لإنتاجات المعرفة البشرية، والقادر على الاستدراك على قصورها وأخطائها، وبخاصة بعد رحلة القطيعة التي أوقعها العقل الغربي بما هو مُسيطر بينه وبين الكنيسة، ومن ورائها علوم الدين.

ومن ثمَّ كانت "الحاجة إلى الفهم والاستيعاب ... التي تدعو إلى بناء أساس معرفي قوي لمواقفنا في الحياة، وسلوكنا تجاه قضاياها، والمنهجية الإسلامِية هي ذلك الإطار الاعتقادي والقيمي الذي يحكم نظامنا المعرفي. ومن هنا كانت إسلامية المعرفة" (ملكاوي، 2018، ص 49). ولا يحتاج الأمر إلى تسويغ كثير؛ ففقداء الفكر ورواد صناعة الإسلامِية انطلقوا من مفاد فكري وثقافي عام أنَّ الإنسان مُتحيِّز بطبعه، وأنَّ للتحيِّزات تأثيرها العميق في الوعي الذي يُنتج عموم النظر والفهم، وما ينبثق عنها من نظريات ومفاهيم وأفكار حيال العالم.

ولمَّا كان الغرب هو الوريث المباشر -من غير وسيط- لتراث الحضارة الإسلامِية الفلسفي والعلمي، فحن معنيون بإعادة السَّبر والحفر المعرفي والتاريخي؛ لكشف الجذور المعادية، وإعادة تكوين ارتباطات أُخرى مع خلفيات قيمية وعقدية تقف على أرضية الإلهية عامَّة، والإسلامِية خاصَّة؛ لإعادة الرشد إلى المعرفة، ثم إلى تطبيقاتها الجَمَّة؛ لتلافي فصاماتها النفسية والسلوكية والأدائية، وكذا تخطِّي العقابيل التي وضعتها أمام حاكمية الدين وقيمه، وتجاوز الأزمات البيئية والاقتصادية التي أورثتها النظرة المُستنكفة الطغيانية باعتبار الاستغناء الأول.

وهكذا جاءت إسلامية المعرفة مشروعاً لا يقوى على تأديته أفراد؛ فقد غلب على المشاريع في العالم العربي الإسلامي أن يقوم بها أفراد، ومهما وسعهم البذل، فإنهم لا يحيطون بكل المشكلات وتلوثاتها المختلفة في مختلف قطاعات الحياة وميادين الثقافة؛ لذا كانت الحاجة ماسة إلى المؤسسية، والجماعية، والتمحُّص للعمل الأكاديمي البحثي؛ تنظيراً وتدبيراً، ومتسقاً مع الأسس النظرية التوحيدية، ورفد الدوائر الاجتماعية بمبادئ مؤطرة للعمل المؤسسي التديري. إذن، فنحن أمام عمل في شكل أمة، كما يقال، أو نقول: إنَّ عبء مشروع إسلامية المعرفة هو رهان أمة بأكملها. "وإذا كانت مؤسسة مثل المعهد العالمي للفكر الإسلامي تحمل هذا المشروع، وتسعى في أمره، فإنها تحمله لتُقدِّمه إلى الأمة، ولا سيَّما النخبة المختارة من أهل الفكر والثقافة وأساتذة الجامعات والباحثين ذوي التأثير في برامج التكوين والتوجيه والتربية والإعداد؛ نظراً لانعكاس آثار أعمالهم وموقفهم على قطاعات الأمة الأخرى، والمشروع مُقدَّم إلى هؤلاء للنظر فيه، وتبنيه كاملاً، أو تبني جزء منه" (ملكاوي، 2018، ص 57).

وتبرز صعوبة التبني الجزئي جلية وواضحة؛ فالرؤية المنهجية والإطار الفكري الكلي للمعهد لا يتحمَّلان العضنية في التلقي، ولا يطبقان ذلك في الإنشاء، ومراجعة ميراث الفكر الإنساني في عمومته، والإسلامي منه خاصَّة؛ لذا اختارت مؤسسة المعهد لنفسها المرباطة الفلسفية التي تتولَّى الصدَّ عن الأمة معرفياً، والإسهام في تكريس العقل النقدي المُتجاوز للممارسات الآلية والأداتية للعقل العلماني الوضعي، وقد كان رهانه مُحقَّقاً من حيث المبدأ، وكذا من حيث تطبيقات المشروع في بلدان عدَّة.

2. إمكان المعرفة، وشرطيات تكوُّنها، ومديات تأثيرها في نطاق الإسلامية:

أبان الدكتور فتحي ملكاوي في الفصل الثاني، الذي ناهز عشرين صفحة، عن رغبة ميَّالة إلى الكشف عن أصول المعرفة وتشكيلاتها، وتأثيرها بعموم المجال الحضاري والتاريخي لتكوُّنها وانبثاقها، ثم حدود الإمكان؛ توظيفاً، وتطبيقاً. وأجدني مُتذكِّراً -وأنا أقرأ ثانياً هذا الفصل- إشكاليات نظرية المعرفة كما قُدِّمت في الأدبيات الفلسفية الخاصة بنظرية المعرفة الكلاسيكية

ومبحثها ضمن الاشتغال الفلسفي العام، أعني أسئلة المشروعية والمدى، وطرق التحصيل ومسالك التكوين، ثم التصديقات والمطابقات والمعايير المعتمدة في ذلك. إذن، فنحن إزاء الجذور والبذور والثمار، وامتدادات التأثير في منوال إسلامية المعرفة.

لقد مرّت المعرفة بجدل طويل، وتوالدات مُتنوّعة، سبّبتها القدرات والإمكانات التي يُعبّر عنها أو بها الإنسان، واحتاج إلى تعلّمات مُدجّجة بعد مراحل تكوين متطاولة من اللغة واستخداماتها، وإلى آليات التحويل للتلقّي، وصولاً إلى الشكل الأكثر تقدماً في صَبِّها، وقولبتها، وترجمتها، وتخزينها، وإمكانية استعادتها وتداولها حال الحاجة. وكل ذلك ينمُّ عن تكامل نشأ عن مسيرة طويلة، اعترتها صعوبات مُحِطّة أحياناً، ومُحَفّزة أحياناً أُخرى.

ولأنّ صاحب المُؤلّف، ونحن من مدرسته، ينتمي إلى الرؤية الوجودية التوحيدية، ورهان إسلامية المعرفة، وتحريرها من الاستلابات اللاهوتية والوضعية والعبثية؛ فإننا سنُسلّم معه بمدخلية الوحي، ومركزية التأهيل الإلهي، والترقية التي مورست مع البشر بقيادة الشخصيات الكبرى ذات السمّة العليا في الوعي وما يتضمّنه. ومن ثمّ كان الوحي وعدله من النهاج الروحية والخلقية العليا يتدخلان؛ فإنّ المعرفة في تكوّنها وتطوّرها ومآلها في الرؤية المعرفية التوحيدية ستُقرُّ بأنّها مُمكنة، وغير نهائية في حدود السعي، لا البلوغ والوصول، وأنها هبة إلهية تُمنح، وتكليف يسعى إليه، وأنها ليست مختالة بروميثية، أو عناداً واستغناءً طاغياً. "والإنسان كائن فريد في خلقه وصور حياته مقارنةً بال مخلوقات الأخرى؛ زوّده الخالق سبحانه وتعالى بجهاز عصبي راقٍ، وقدرة على الفهم والإدراك والتفكير، وعلم بأساليب الاتصال والتخاطب اللغوي بالكلام المنطوق والخط المكتوب، وتمكّن بذلك من إقامة المجتمعات البشرية، واستعمار الأرض، وسخر كثيراً من طاقاتها، وتمكّن من تشييد حضارات يعجب أبناء هذا الزمان -بعد عشرات القرون- من درجة رقيّها وتقدّمها في بعض الجوانب" (ملكاوي، 2018، ص 68).

وتأسيساً على ذلك، تترسّخ لدينا فناعة مفادها أنّ مدرسة إسلامية المعرفة، وهي تُقارب المعرفة في تشكّلها، لا تميل إلى الأطروحة الدارجة المبسطة لحضور الفاعلية الإلهية في العالم، ولا

تُقَرَّر الأعراف التفسيرية الغالبة، على بساطة تأويلاتها، وافتراض حالات مباشرة مادية لتصوير الصلة بالله سبحانه؛ إنَّها مدرسة تنطلق من حضور إلهي لا يلغي الوجود البشري، وتؤمن بأنَّه خليفة أو كَلت إليه مهمة وجودية حقيقية. والمعرفة ابتلاء مثلما هي تزويد وتكليف؛ أي تكليف بأداء النيابة عن الله سبحانه، والتزوُّد بصفاته تعالى، والأخذ من قدرته، فما معنى أن يتزوَّد الإنسان بمَلَكات أولية بمثابة معطى؟ غير أنَّ استشارها وتطويرها وتقويتها يخضع لجدل حقيقي يُشبه صعود عقبة تحتاج إلى اقتحام، أفلا اقتحم العقبة؟ وما أدراك ما العقبة؟ إنَّها عقبة التاريخ الطويل لتسخير الكون الواسع؛ للدلالة على رحمة الله وكرمه، وأنَّه ليس مُعَادياً للبشر، ولا مُعَانِداً، وإنَّما هو مُيسِّر للطرق، وجاعل للسُّبُل لسلوكها، لكنَّ الماشي مُكبَّاباً ليس كالماشي سويّاً على صراط مستقيم.

لقد اتَّخذت العلموية طابعاً محموداً ردف الوضعية، وتجارب الاتجاهات المادية، والثقة المُطلقة في العلم؛ فلا محدودية لمنجزاتها، ووقفت ضد جدوى تحوُّل المعرفة الإنسانية جميعها (فلسفية، وفنية، وأدبية) إلى معرفة يقينية، باتَّخاذ المنهج التحقُّقي التجريبي؛ لذا أراد الدكتور فتحي اختبار حدود المعرفة، فاستقى أمثلة كثيرة من مُتخصِّصين في فلسفة العلوم وتاريخ العلم، وأراد إثبات أنَّ العلم محدود، وأنَّ المعرفة التي يُنتجها ناجعة ومفيدة ومُحقِّقة للتقدُّم، لكنَّها ليست ذات طبيعة مادية إمبيريقية، بل تناسلت من طرق تعدُّى الإمكانيات المادية والمحسوسة، وكان الواقع يتأبى على التوصيف الرصفي الإحصائي النافذ إلى جميع جوانبه، وما الفيزياء الكمية إلَّا خير شاهد، ومبدأ اللايقين إلَّا صخرة تقف في طريق اليقين المُطلَق الذي يجرُّ معه التغوُّل القيمي الدافع إلى نكران الميتافيزيقا، أو المتعاليات عامَّةً، والدينية، أو ذات الصلة به خاصَّةً. "سوف نجد باحثين لا يؤمنون بحدود العلم وحسب، بل ويسعون إلى إثارة الوعي بالحاجة إلى تغيير في ثقافة المجتمع التي ترى أنَّ التقدُّم يكمن في الأشياء المادية. والثقافة الجديدة المنشودة ترى أنَّه كلُّها تركزت حياتنا حول القيم المادية تضاءلت نوعية الحياة. وهذه الفئة من الباحثين تُطلق على هذا النوع من التقدُّم وصف خرافة التقدُّم" (ملكاوي، 2018، ص78).

ثم جلب الكاتب إلى عمله تمثيلات من التراث الإسلامي، قائلة بمحدودية العلم، أو نسبته إذا شتتم، ولم يرم إلى تقزيم أهمية العلم وضرورة المعرفة؛ فالمشروع كله يُراهن على "الإسلامية" بوصفها إطاراً فلسفياً ومنهجياً، والمادة المعمول عليها هي المعرفة؛ لذا تجاوزنا سؤال البداية بالإقرار بإمكان المعرفة. أما لا نهائيتها من حيث المسعى فهذا ممّا لا تميل إليه الأطروحة الكلية، لا سيما أنّ العزم أخذ يتجه إلى التكامل المعرفي. ولهذا كان المراد أن نُثبت بهذا العنصر الذي اشتغل عليه أهمية المنهجية المعرفية لمدرسة إسلامية المعرفة. فكما أنّها تنتقد الغرب المعرفي، فإننا نجدتها تنتقد التراث المعرفي الإسلامي، وتبحث عن الجيوب النقدية فيه، القائلة بحدود المعرفة ونسبيتها. فالعقل وما يُنتجه محدودان، والوجود مفتوح كبير، والعوالم مُتعدّدة ثرية غنية، وبعضها غامض وسيظل كذلك، وبعض آخر غموضه نسبي، ويفتح أسراره أمام الوعي بمرور الوقت. ومن حكمة الله سبحانه أنّه أبان عن أشياء، وآثر المُتأخّرين بأخرى؛ لتجري أفضاله وألطفه في الناس كافةً، بكيفيات تخضع للاستعداد والاجتهادات؛ ليكون حال الإنسان الترقّي والعروج المعنوي والسلوكي في عباديته لله سبحانه.

3. إسلامية المعرفة في وجه النقد المؤسّس والتندر غير الفاهم:

بعد استكمال المؤلّف طرفي التركيب، وأشكال الارتباطات بينها، وإمكان ذلك وحدوده، أراد أن يختبر مع القارئ تلقّي الفئات الفكرية المختلفة للمشروع؛ سواء أكانت أكاديمية مُترسّخة، أم تجاوبات عَجَلِي من شخصيات فكرية لم تبذل جهداً أمام المشروع سوى تسفيهاه؛ لأنّها أخذته غالباً من عنوانه فقط.

لقد تأسّست تجربة العالمية الإسلامية الأولى ضمن أفق القوة والمتانة الحافظة لها. وعليه، فلمّا تجاوبت مع الآخر، فإنّها فعلت ذلك من منطلق قوة وتميُّز وتفوّق حضاري، فانفتحت بإرادتها، وتلقّته بمقاييسها، واستعملته ضمن رهانها الحضاري. أمّا في أجواء الامتداد الجديد للأُمَّة الإسلامية، الذي كان في صورة نهضة لِمَا تبرح بعد مرحلتها، فإنّها فعلت ذلك في حالٍ من الوهن والضعف الثقافي والفكري؛ ما جعلها تقع حبيسة الشعور بالنقص والضعف، وكانت كل محاولة

تُبدل في اتجاه الانعتاق ترمي بصنوف التقييمات المهينة، أو المتعالية الناشئة عن ردّات الفعل النفسية أكثر من كونها قراءات إبستمولوجية واعية وذكّية ومُنتهية. وهذا تماماً ما تعرّض له المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ومشروع إسلامية المعرفة، بدءاً بالمنتسبين إلى الصحوة الدينية في اتجاهاتها المغلقة، وانتهاءً بالجماعات التي رأت فيه مُنافساً يكيد لها، أو مُزاحماً لها في شعبيتها وقبول الناس إيّاها. ونخصّ بالذكر الفئات التي تنتسب إلى التثوّر الغربي، أو التزوير العلماني كما نعتة الدكتور محمد عمارة (توفي 2020م)؛ إذ وقفت من الصحوة عامّة، ومن كل ما يمتُّ لها بارتباط موقف المُتندرّ المُستكبر الذي يدّعي عودة الأصولية في أثواب جديدة، وفي تشذبات شكلية ستُضيع المعنى الذي هناك، والذي هنا، هذا إن وُجد.

وكما هو الحال في التجارب، فقد طُرح سؤال: مَنْ بدأ أولاً؟ لكنّ المُتمكّنين جعلوا الجواب مختصراً فيمن هو أجدر بالعمل، وأقدر على تحويل السبق إلى ظفر العمل، بعيداً عن ادّعاءات التسميات؛ فلا يهم إن كان سيد نقيب العطاس هو مَنْ طرح الفكرة، أو سيد حسين نصر، أو إسماعيل راجي الفاروقي (توفي 1986م)، أو المؤسسون الأول لتجربة اليقظة الحضارية للأُمَّة. المهم أنّ الوعي بضرورة التخلّص من ضريبة المعرفة المادية الوضعية المُعلّمة كان ذا أهمية مُركّزة، والأبرز أنّ الانتباه والالتفات إلى الإسلامية قد حدث، بوصفها جزءاً أصيلاً في مشروع التحرير الكبير للأُمَّة واستعادة استقلالها الكلي.

وقد عدّت القضايا المُتعلّقة بسؤال البدء هامشية إذا قورنت بالتنظير الحقيقي الخاص بهامية المفاهيم ومقولات العلوم، فما معنى الأسلمة؟ وهل من اللازم عند إبداع علوم ابتدائية أن تنبثق من روح الرؤية الإسلامية في إطار الحاجة المعرفية والتاريخية الجديدة، أم يكفي باختصار الطريق، وجلب التراث المعرفي الغربي، وإعادة تقييمه وغربلته ضمن توجّهات الأطروحة الإسلامية الشاملة، وإعادة بناء هذه العلوم وترتيبها، في أسسها ومبادئها، وفي القيم المُؤطرّة لمنهجيتها ومنهجيتها، وتطبيقها على نماذج بشرية ذات خصوصية حضارية مختلفة؟ وهنا مربط المرباط بحسب صاحب الكتاب: "إنّ مشروع إسلامية المعرفة في علم من العلوم يبدأ من الافتراض بأنّ مَنْ يبارسون

عملهم في المشروع قد تمكّنوا وأتقنوا، ليس مفاهيم ذلك العلم ومبادئه كما هي في حالتها الراهنة وحسب، وإنّما وصلوا كذلك إلى درجة التمكن من هذه المفاهيم والمبادئ في الأصول الإسلامية والتراث الإسلامي، وحازوا -فضلاً عن الأمرين معاً- الملكة التحليلية النقدية القادرة على تمييز الحالة المعرفية لتخصّصهم العلمي كما هو في الواقع، وكما يجب أن يكون" (ملكاوي، 2018، ص 95).

وفي تقديرنا، لو استمر الوعي عند أعتاب هذا الهمّ الإيستمولوجي، لرأينا بعد نحو أربعة عقود تراثاً ذكياً لامعاً يعطي الجامعات الإسلامية والأمة إضافات نوعية لافتة، لكنّ الأسف قد لا يُغيّر من واقع التطوّرات شيئاً، فكأنّي بتنزّل في الطموح قد حدث لعلّة ما في مكان ما، وكذا دخول أنماط من الباحثين لم يتشربوا عمق "الإسلامية" في سياقها الفلسفي وضرورة الاستيعاب المُركّب والعميق للروية والمنهج؛ ما أفقد المشروع متانته، وجعله يقنع بالأقل؛ حفاظاً على ما تبقى من تأسيسات الإباء الأوّل.

وهذا الاستدراك الذي ألمح إليه المؤلّف زاد في توضيحه أكثر؛ إذ انتقل إلى الليفي اليساري، واشتغل بموضوع إسلامية المعرفة. وقد ازددت يقيناً، بناءً على تحليلات الدكتور فتحي، أنّ هؤلاء عقدتهم الرسوم والوسوم ليس إلّا، أمّا أن ينقلوا النقاش والحوار إلى المولدات المعرفية والبناءات النظرية لمشروع إسلامية المعرفة، فلم يفعلوا. ومنّ نعته بوهم الأسلمة فقد زور شهادة قذفت مع الاعتراف بعدم الاطلاع على أبسط مُدوّنات المعهد والمشروع، وقد استضيفت بعض هذه الشخصيات من مؤسسات المعهد، وفتّح لها باب الحوار، وهنا مكمن قوة الدرس المعرفي لمشروع المعهد. وقد حسبه بعض هؤلاء -مثل محمود أمين العالم غفر الله له- حصان طروادة للسيطرة على المجتمع المدني، وأقلّ الظن أنّ المشروع عمل أكاديمي يستهدف المعرفة. أمّا بالنسبة إلى المجتمع المدني فليس في حسابان القائمين على العمل فعل ذلك بالطريقة الفجّة والسطحية التي خالها أولئك، وبخاصة بعد أن أتهم المشروع بـ (السلفية) من بعضهم كما فعل نصر حامد أبو زيد؛ فلا مماثلة بين الإسلامية النبيهة الرويوية الفلسفية والمعرفية، وردود الفعل العاطفية الوجدانية الطقوسية.

ونقف هنا عند واحد من المُتَنَدِّرين وهو عزيز العظمة؛ فبزعمه، هل الفعل المعرفي للمشروع أو هام سديمية تمتح من معين مبادئ غائمة غير واضحة؟ هل غرضها الكبير فعلاً التسلُّط والسيطرة واستخدام الدين؟ لو سألنا (العظمة) عن موقفه من ذات الدين، لارتفع كثير معاناة في الإجابة عن موقفه من الإسلامية. ويمكنني تذكيره -جرباً مع تنبيهات الدكتور فتحي إلى مشروع مفهوم التحيز وتطبيقاته على مجمل الدرس الإبداعي للعقل المسلم الملتزم بخلفية الإسلامية- بمقدار الاطلاع، وحجم المشتغلين به، والإضاءات التي قُدِّمت في ميادين الرياضيات والعلوم الطبيعية، ومنها الاجتماعية، والنقدية، وعلم المصطلح، والفن، والإعلام. فهل هؤلاء درسوا وهمماً، وعملوا على آخر؟! يكفي أنهم قدّموا للمكتبة الإسلامية منوالاتاً منهجياً وتجاوزياً يُبرز المنطلقات المعادية للطبيعة والإنسان في تلك المعارف المنقولة على أنها حقائق، وجعلوا الغرب المعيار متاحاً نقدياً، وعملوا على تفكيك النظريات الإنسانية والاجتماعية، حتى البحتة منها. "إنَّ القارئ ليستهجن حقاً كيف يستعمل عزيز العظمة -في استنكاره الشديد للدعوة إلى إسلامية المعرفة- ألفاظاً هي أقرب إلى السُّباب والشتائم منها إلى النقد أو حتى النقض، ومن حق القارئ أن يسأل عن سبب هذه الحملة الشرسة التي توحى بأنَّ إسلامية المعرفة قد أوشكت على انتزاع أنفُس ما لديه من المكانة والسلطة" (ملكاوي، 2018، ص 101).

وهنا أسأل: إذا أوغل العظمة في الدرس الماركسي والتاريخ الفكري لتطوّر البشرية بحسب منوالها وافترضاها، أو قرأ لدعاة العقد الاجتماعي وفلاسفة التنوير، أو اليوتوبيات المختلفة، فهل يُصنّف ذلك كله ضمن أعمال مُتَحَيِّزة إلى ولاءات وتصفية حسابات ومحاولات نقدية تمتح من المعين الافتراضي ذي الطابع الأسطوري، أو المُماثل له؟ ألا يُعدُّ ذلك عنده نوعاً من التخرُّص الفكري غير المسنود بوقائع التاريخ؟ والحقيقة أنَّ الردَّ على مَنْ تلقى عمقاً بقراءة مديدة يحتاج إلى جواب على جواب، أمَّا المُتَنَدِّر المُسَقِّط فدونه انخراطه في تجفيف إمكانات الأُمَّة ومقدرتها على منح البديل.

ولا يختلف مُواطنه السابق عنه، بسام الطيبي في إطلاقه نذر التخويف، وأنَّ الإسلامية صنو الأصولية والتطرُّفات المُتعدِّدة، فلا فرق بين سيد نقيب العتاس وسيد قطب (1966م). والخطر

الكبير للإسلامية أنّها ستُسوّي الشرق الأوسط بالأرض، وأكبر خطرهما عمليات الفصل المنهجي بين المعرفة وغربيتها، فروحها هي العلمانية والسمة الحداثية ذات المنشأ الغربي؛ لذا يجب السعي الحثيث لاجتثاث هذا العمل قبل أن يقضي على كل الحياة الثقافية المُكتسبة من الاتصال بالغرب. "ويصف مواقف الأصوليين الذين يُقدّمون ادّعاءات دينية باللاعقلانية، ويتبنّى تفسير برنارد لويس لوعي الأصوليين بأنّ الخطر الذي يواجه الإسلام المعاصر هو خطر المعرفة الجديدة، وليس القوة السياسية والعسكرية" (ملكاوي، 2018، ص 103).

وجرياً مع تقيّمه، فهي تُشكّل خطراً حقيقياً. ولكن، في أيّ اتجاه؟ إنه طريق التحرير الحقيقي، وبناء الوعي الحر، بتأسيس نظامه المعرفي بعيداً عن أيّ مديونية قيمية وغائية للفكر الغربي. لكننا ننفهم التخوّف أحياناً لما نتأكد أنّ القراءات لا تتعدّى العنوان. وهذا ما فعله علي حرب الذي كال التهم للرؤية الإسلامية المعرفية؛ فهي بالنسبة إليه خطر عابر، لا على المعرفة ومناهجها وحسب، بل على ذات العمل النضالي، وكذلك عدّها خطراً على موضوعية الحقيقة وحياديتها؛ لأنّ المعرفة "لا تختصُّ بهوية معينة" (ملكاوي، 2018، ص 107).

ولكن غاب عنه أنّ المعرفة مدينة لسباقات تشكّلها التاريخي واللغوي والعقدي، وذات الطبيعة المنهجية للمعرفة ذاتها؛ لذا ظهرت الوضعية، والوضعية، والتجريبية، ... أليس هذا دليلاً على تنمّطها وانتسابها، أم أنّ بقاء الانتسابات تجرّ، وباء الإسلامية لا تفعل؟ وتصديق الملاحظات نفسها على برهان غليون، وتوهّماته، وليس انتقاداته للمشروع؛ إذ لم يدع أحد رواد المدرسة استمداد علوم من القرآن، أو قومته الناس من منطلق ديني، والاقتصار على المعارف التأمّلية، وإهمال العلوم الطبيعية ومتربّاتها التطبيقية التكنولوجية. أمّا الفيلسوف زكي نجيب محمود (1993م) فافترض في "لك الله يا علوم الإنسان" أنّ الأسلمة تلخيص للتلخيص، أو زيادات لا تصدق على العلوم، وأنّ القمينة والجديرة بها العلوم الشرعية فقط، أمّا العلوم الإنسانية والاجتماعية فلو فعلنا بها ذلك لضاعت هويتها.

يُمكن تلخيص الجامع بين هذه الانتقادات جميعها في النقاط الآتية:

- الشعور بخطر المشروع من الطرفين.
- مظنة الاستنساخ المُشوّه للعلوم؛ تقليدية كانت، أو حديثة.
- تشبيههم الضمني لطموح العمل بمهمات المعرفة؛ فهم لا يُتَّجون، ويتنظرون الإنتاج للسطو عليه.
- تضييع حياض المعرفة وموضوعيتها.
- استحالة انطباق الدين وهو ينتمي إلى شرطية خاصة، مع المعرفة ذات الخصيصة النسبية والمختلفة.

وفي ظني، فقد أجاب الدكتور فتحي حسن ملكاوي وآخرون عن هذه الاتهامات والتندرّات، وامتد المشروع إلى استنتاجاته المهمة في المضمارات المختلفة للمعرفة، لكنَّ الأسف يقع على الظروف التي حالت دون استمرار العمل وتعمُّقه أكثر فأكثر.

أمّا أكثر المناقشات إنصافاً وأتصافاً بالعلمية فتمثّلت في ما قام به المُفكّر التونسي أبو يعرب المرزوقي، ليس لأنّه أقرّ بالفكرة كما تداولها روادها المؤسسون، وإنّما لتحفُّظه على شامليتها واتّساعها، لتحيط بعموم الرؤية الوجودية والمعرفية، وإنكاره عليها مدخليتها الإستمولوجية؛ فالعلوم ليس فيها ما قد يناقض الروح الدينية، وكذا لا وجهة لإقحام الوحي في علوم الاجتماع، وإنّ ادّعاء الخصوصية في العلم يقضي على علميته وموضوعيته؛ لذا كان موقفه "ينبئ على نفس الأسس الوضعية، من حيث النظر إلى العلم بمنهجه، لا بموضوعه، وافترض الموضوعية في حركة العلم وتقدُّمه، فإنّنا نكون بحاجة إلى استحضار النقد الذي وجّه كثير من فلاسفة العلم ومؤرّخيه للمنهج" (ملكاوي، 2018، ص121-122). والظاهر أنّ نقاد أطروحة الإسلامية انطلت عليهم دعوى حياض العلم وشموله ومطابقتها للواقع والوعي البشري من حيث هو، ولم يُسلموا فيه بإمكانية تضمُّنه مقدمات ميتافيزيقية تتحكّم في دلالاته، وانطباقه، وتفسيره للوجود، وقراءته له.

أما الدراسة النقدية الاستجماعية التي قام بها ضياء الدين سردار فقد أبرزها الكاتب وفق عرض ترتيبي، تبعاً لما انبنت عليه فكرة العمل، باستدعاء جملة المُفكرين الذين تبنّوا الإسلامية، ثم الاستدراك عليهم، وميله إلى عدّها جراحة تجميلية لعموم المعارف والعلوم؛ فهي تفتقد إلى القدرة المنهجية الحقيقية في بناء العلوم أو تصنيفها، وعلة ذلك تبنّي الفاروقي -مثلاً- العلوم الغربية بأصنافها وتقسيماتها، من دون أن يعمد إلى إعادة البناء الكلي والجزري لهذه العلوم. وفي تقديري أنّ المشروع لم يهدف إلى ذلك بمقدار ما سعى إلى اختصار الطريق رأساً لاستمداد العلوم المنشأة في ظلّ الظروف الجديدة، ولكن بوضعها ضمن إطار نظري وعقدي فلسفي جديد؛ ما يُوضعها ضمن توجيه قيم أخرى غير مُنبَتّة ولا مُعلّنة.

إنّ الزعم بعدم الردّ غير وارد؛ فمؤسسة المعهد العالمي والجامعات المنبثقة منه، أو المتعاونة معه، فتحت الباب بعرضه وطوله على الحوارات والنقاشات المُمكنة، وعقدت المؤتمرات في مختلف أنحاء العالم، مستجيبةً لعموم القضايا والإشكاليات المعرفية التي تعرّض لها العقل الإنساني، والتحديات التي واجهت الفكر الإسلامي. "لقد أكّد مشروع إسلامية المعرفة من أيامه الأولى أنّ العمل فيه يتطلّب ركنين لا يغني أحدهما عن الآخر؛ الأول: التمكن من المعرفة المعاصرة في حقل التخصص والقضية موضع البحث، والثاني: امتلاك الرؤية الكلية الإسلامية، والتمكن من المعطيات الإسلامية في ذلك الحقل وتلك القضية، سواء أكانت مصادر التأسيس في القرآن والسنة، أم في التراث الإسلامي الذي أنتجه علماء الأمة عبر العصور" (ملكاوي، 2018، ص 127).

ومن الأسباب التي أفضت إلى تشويه التقييم، والخطأ في الحكم، الأدبيات التي صاحبت نشوء مشروع الإسلامية، وهي أدبيات تنتمي إلى الصحوة وعموم الجهد الإسلامي، لكنّها لا تنتمي إلى العمل الأكاديمي المنهجي الذي تبنّاه المدرسة، من قبيل علم الاجتماع الإسلامي، والأدب الإسلامي ... وعموم ما سيقترحه سردار وارد تماماً، بل بصفة أكثر تفصيلاً في نظريات المعهد، ومشاريع البحث التي تبنّاها، إضافةً إلى الأرضيات المعرفية التي شُيد على أساسها ابتداءً، وبخاصة أعمال الدكتور الشهيد إسماعيل راجي الفاروقي، والدكتور عبد الحميد أبو سليمان، والدكتور طه جابر

العلواني، وعموم قيادات المعهد، وكثير من المُفكِّرين والأساتذة. ولكنَّ الأزمة العميقة -في تقديري- تكمن في افتقاد المؤسسات الوسيطة؛ أي ما يُنعت بالأطر الاجتماعية للمعرفة، وكذا المعينات الإدارية والبيروقراطية التي تحول دون تفعيل عمل المعاهد والدوائر الأكاديمية التابعة للمشروع؛ ما حرمه من التراكم العلمي والمعرفي الذي يفضي إلى تكوين التوليدات والإبداعات الفكرية؛ سواء أكانت نظريات تستكمل دورتها الإنجازية، أم براديجمات تُستعمل في حلِّ المشكلات العملية التي تواجه الدول والمجتمعات المسلمة، أو تنزيل الرؤية الكلية لمشروع إسلامية المعرفة في مساقات التربية والتعليم، ثم تطبيقها من ألف المشروع إلى يائه.

وفي ما يخصُّ النقاش الذي دار بين ما سَمَّاه المؤلف المدرسة الإمامية والثقافة السُّنَّية، فأودُّ التنبيه أولاً على المقابلة بين مدرسة وثقافة؛ ذلك أنَّ المدرستين -في تقديري- إجابتان فكريتان عقديتان مُمكِّتان في ظلِّ التنوع الديني الذي هو من طبيعة الإسلام، أقصد الاختلاف لا الخلاف كما قرَّره صاحب "من أدب الاختلاف إلى نبذ الخلاف"؛ أعني المرحوم طه جابر العلواني. والحقيقة أنَّ السدر والشق المقتضب ملف مجلة من مقال كاتب لا يعطينا رؤية حقيقية تساعدنا على تقييم الجناح الآخر للأُمَّة المُتمثِّل في مشروع إسلامية المعرفة، لا سيَّباً أنَّنا بصدد عنوان خاص ينتمي إلى تقليد أكاديمي أشرفت عليه مؤسسة عريقة، هي المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

أمَّا إن أخذنا منهاجية الإسلامية من حيث هي، فإنَّنا لا نعدم وجود مُفكِّرين كبار بحثوا الفكرة لدى الطرفين، ودرسوها، وبخاصة أنَّه أُتيحت دولة بأكملها هناك، فقد انبنى ذلك على أطروحات لفلاسفة ومُفكِّرين مُنظرين بارزين، أمثال: مرتضى مطهري (توفي 1979م)، وعلي شريعتي (توفي 1977م)، ومحمد باقر الصدر (توفي 1980م)، وجوادي أملي، ومصباح تقي اليزدي، وغيرهم كثير. ولكنَّنا تناولنا كتاباً اشتغل على عنوان بحiale؛ فلا نُحمِّل النقد أكثر ممَّا رمى إليه، ويُحسب له انفتاحه الأخوي على قطاع من الأُمَّة أهمل كثيراً لاعتبارات أيديولوجية ليس إلَّا، وجميل أن تعمل الأُمَّة من جديد بروح واحدة. أمَّا المُتعضِّبون فدوهم انغلاقهم الذي جعلهم يضيقون بالتنوع الإنساني، فما ظنكم باختلاف داخل أُمَّة واحدة؟!

ولهذا، فمن الدروس التي يجب المراهنة على تكريسها في رؤية إسلامية المعرفة -التي تجعل ثقافة الآخر العلمية رافداً أساسياً في بناء الوعي الإسلامي الجديد- استدعاء المصادر الإسلامية على تنوعها، وجعل جميع علماء الأمة وقياداتها الروحية مصدر إثراء وتعميق لرؤيتها وعملها، وظني أن هذا هو الموعول عليه في قابل السنين. "ويكاد لا يتعدّد نشاط واحد من نشاطات المعهد العالمي للفكر الإسلامي -مثلاً- من دون أن يشارك فيه أحد العلماء والمُفكرين من الشيعة، فضلاً عن وجود عدد من المستشارين العلميين لهذا المعهد من هؤلاء العلماء" (ملكاوي، 2018، ص 133).

4. من إسلامية المعرفة إلى التكامل المعرفي، أو في إبستمولوجيا الاستيعاب والتركيب:

عمد المتلقون في جميع الأرجاء إلى التحفّظ على مصطلح إسلامية المعرفة في كثير من الأحيان، وهو ما ضاق به ذرعاً القائمون على المؤسسات الأكاديمية من المشرفين ذوي الثقافة الغربية العلمانية غالباً، وأسيء فهمه، وظنّ أنه من قبيل التسميات المتطرّفة التي تنقلب على مكاسب المعرفة البشرية، وتدعو المسلمين إلى الرجوع إلى الوراء، تبعاً لنزعة الاسترداد المألوفة لدى قطاع كبير من أبناء الصحوة الإسلامية عند أبناء الحركات المعروفة. ولهذا كان ضرورياً تحقيق انتقاله واعية عميقة، تحتفظ باللبّ القيمي والرؤيوي لمشروع الإسلام، وفي عينه توجد المحاضن المؤسسية والتنظيمية والإدارية الكفيلة بإنجاح المشروع، والمُضي به إلى آفاقه الواسعة، ضمن المنهاجيات العبر تخصّصات، أو البين تخصّصات، أو التكاملية المعرفية، وهذا ما كان. "لقد أصبح مفهوم "التكامل المعرفي" مفهوماً مركزياً فيما يُسمّى الدراسات العلمية البيئية، التي أصبحت عنواناً لكثير من النشاطات العلمية في البحث والتطوير في مجالات الصناعة، والاتصال، والهندسة، والطب، والبيئة، وكثير من خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية" (ملكاوي، 2018، ص 139).

إنّ التكامل المعرفي يعكس سمات ركيزة في الثقافة الإسلامية على وجه الخصوص، والثقافة الدينية عموماً، وهي سمات قيّمة وقائمة على عموم الوعي ونمط المعارف التي يستدرّها من الرؤية التجميعية التركيبية؛ سواء تعلّقت المعارف بالوجود وأحكام الأنطولوجيا، أو بالقيم ومؤطّرات الفاعليات المتنوّعة ذات الجذر الأكسيولوجي الواحد أو المُركّز، وما ينبثق عنها من تأويلات

رمزية تبني العلاقة مع العالم وعموم العناصر وفق انتظامات رمزية، وانعكاسها على نظام المعرفة وكل ما يرتبط بالإبستمولوجيا وشروط تشكُّل الوعي ابتداءً من حيث هو خصيصة فريدة في الوجود كله، أو بحسبانها انعكاساً لفاعلية وجودية أعلى تنتمي إلى عالم الأزلية، ثم انطباقاتها التديرية في مجال نظم إدارة الحياة وشؤونها. وهي في عمومها تدل على ارتباط الغيب بالشهادة، واتصال الغيب بدوائر الوعي، وتواشج الإيمان بالعلم، واعتباره من تجلياته المختبة أو الإخبائية، وقيام العلم بتوليد العمل، وكون الأخير مقصداً للأوّل، وتجلياً له. فالعلاقة العمودية بين مبدأ الحياة وتجليّاته جميعاً تنعكس على العلاقة الأفقية أو ذات السعي في الاتجاهات جميعها، والنمط المنهجي يُماثل تركيبة الشجرة، بما هي المعادل العاكس للكلمة في إمكاناتها المُثمرة البادئة عند جذور الحياة، والمفضية إلى مآلها هناك في الدنيا أو الآخرة، واعتبارهما وجهين لحقيقة وجودية من معارج عدّة، أو مراحل مُمسكة الحلقات بعضها ببعض، وهكذا... فلا يُظنّ أنّ التكامل المعرفي هو تليفق المعارف ورفصها بجانب بعضها، وأنّها من ألوان شتّى، لا لقياً بين مادتها وصورها.

فالتكامل المعرفي مصطلح يفيد "الجمع التكاملي بين الدين والعلم، وبين العلم والعمل، وبين الحكمة والشريعة، وبين الطريقة والحقيقة، وبين النظرية العلمية وتطبيقاتها العملية، وفي حاجة العلوم إلى بعضها، وبين الأصالة والمعاصرة" (ملكاوي، 2018، ص140). والذي أوّد التنبيه عليه أنّ كاتبنا لم يقصد إلى مفهوم نظام الحقيقتين، أو نظام الحقائق المتعاندة، فتُجمَع إلى بعضها عنوة، هذا ليس في خَلده، ولا في منظور مشروع التكامل المعرفي وريث إسلامية المعرفة. وإنّما هو نظام الحقيقة الواحدة ذات التجليّات المختلفة، وكم تحاورتُ مع أستاذنا؛ تحفيزاً للأطروحة إلى نسق الحق الواحد ذي تجليّات الحقانية المُتوزّعة، أو الحقيقة المُتعدّدة باعتبار نسبيتها. ولأكون مُنصفاً؛ فقد بدا ميله إلى مُقرّرات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، كما درج منذ أيامه الأوّل على نعت وحدة الحقيقة.

فالتكامل المعرفي وحدة حقيقة توزّعت في علوم عدّة، تدابرت نتيجة العمل العلماني الفاصل والمُجزئ لها، وحان أوان استعادة المواءمة بتوسُّل مشروع التكامل للرجوع مرّةً أُخرى إلى التوافق والانسجام الأساسي، الذي هو أصل الحقيقة المعطاة، وتالياً لروح المعرفة المنجزة، وهو ما يشير إلى

وحدة المعرفة. وقد كان للمعهد العالمي إسهامات جمة في ذلك، وعُقدت مؤتمرات لاستدراار القريحة الإسلامية في اتجاه وضع الإطار النظري التنظيري المُحَقَّق لانسجام المعرفة، وعدم تدابر قطاعاتها المختلفة. فالتكامل المعرفي ارتباطات وتواشجات جمة ومُتكَثِّرة، لكنَّها تمتح من قلب وجودي واحد، ينبضه يفيض على الحياة تنوعاً وثراءً؛ فهو تكاملات بين العقل والوحي، وبين الوحي والعالم، وبين العقل والحدس، وبين وبين ... بينات غير معدودة، ولا محدودة ... وقد مثَّلت إدارة الدكتور عبد الحميد أبو سليمان للجامعة الإسلامية باليزيا هذا المسعى، وكذا المؤلَّفات العديدة في هذا المضمار، مثل كتاب "منهجية التكامل المعرفي" للدكتور فتحي حسن ملكاوي، الذي مفاده المركزي الارتباط الوثيق بين العلوم، واعتبارها تخصصات تعكس وجوهاً مُتعدِّدة لجوهر واحد، وعدم إشارتها بأيِّ حال إلى وجوداتٍ مستقل بعضها عن بعض، وعدُّها أنماطاً من الوعي المتعاكس المتعاند. "إنَّ هذا العلم الجديد يعترف بأنَّ المعرفة النهائية، والفهم الكلي، واليقين حول الحقيقة، أمور لن تتحقَّق أبداً، ويُقدِّم حقيقة جديدة هي أنَّ الكون ليس في حالة بسيطة ساكنة مُجرَّأة، لا معنى لها، كآلة التي لا عقل لها، وأنَّ الإنسان لم يظهر في هذا الكون عن طريق المصادفة والعشوائية، وإنَّما يبدو الكون متصلاً ببعضه ببعض، وينمو بطريقة واعية، ونظام الحقيقة فيه متكامل في بنيته وخصائصه، والإنسان فيه وسيلة لتحقيق الغرض من خلق الكون، حيث يبدو العقل الإنساني أكثر الأشياء المعروفة للإنسان تعقيداً في هذا الكون، ويُمكن الادِّعاء بأنَّ العلم الجديد ... هو إيدان بيزوغ فجر العصر الجديد المنتظر، عصر ما بعد الحداثة، وفي هذا العصر يُمكن أن تتحقَّق وحدة المعرفة" (ملكاوي، 2018، ص154).

إنَّ الاستشهاد باقتباس من غير تعليق عليه يفيد تبنيّه، وأرى أنَّ من أركز وأعمق ما ساقه الكاتب لتبرير التكامل هو هذه السردية الجزئية التي تعكس رؤية عميقة جداً، ولا أتحفَّظ على مضامينها نهائياً؛ فهي فعلاً تُترجم المسعى الإبستمولوجي الأساسي لعموم فكر الدكتور فتحي، الذي عمَّد بعد ذلك إلى بيان أنواع البين تخصصات، وبعض التجارب الناجحة في التكامل المعرفي، وأظهر الصعوبات التي تقف عقبة كأداء أمام نجاحه، وأهم ما في العقبات من استيعاب الجدوى

العميقة للتكامل بشروطه، ومَن أسقط في يده دعاة الإعجاز العلمي في القرآن الكريم وغيره، والسبب اعتماده نوعاً من التجزيئية غير مُلتفت إلى خطورتها التي ستصنع وعياً شقيماً مزقاً، يُنتج قراءة عضينية. "وربما نستطيع أن نُصنّف بعض جهود الإعجاز العلمي في القرآن الكريم ضمن الدراسات البيئية التي تحاول فهم الدلالة الحقيقية للنصّ القرآني اعتماداً على الاكتشافات العلمية المتوالية. فقد غالى بعض الباحثين في هذا الميدان بطريقة جعلت دلالة النصّ القرآني رهناً بما تمّ اكتشافه من العلوم حتى اللحظة، علماً بأنّ الاكتشافات تتوالى لتُثبت ما كان موضع شكّ، وتنقض ما كان يُعدُّ من اليقين" (ملكاوي، 2018، ص166).

فالتكامل يرمي - في نهاية المطاف - إلى القيام بعملية حضارية كلية، تختصّ بالتعليم أساساً، لكنّها لا تقف عنده، وإنّما تمتد لتشمل عناصر الحضارة والثقافة المُتنوّعة، وتسعى إلى تشكيل عقلية متراكبة قد تجتمع فيها المساقات الشرعية والاجتماعية والطبيعية، فيتولّد الوعي المتعاطي مع كلية الوجود بمراتبه، في كلية الوعي بمستوياته، في كلية الحياة بنطاقاتها، فلا تُخرّج المجتمعات إنساناً فصامياً، له كفاءات عالية في مضمار الأكاديميات ووعيه فقير تجاه عالم المعنى، ويغلب عليه طابع العدمية السوداوي في تطبيقات معارفه وعلومه. فالانقطاعات الموروثة من عصور العلمنة، ودهرانية المعرفة المسكوكة في قوالب الدنيوية، تجعلنا نراهن مع صاحب الكتاب ودعاة التكامل، على ضرورة استعادة الوعي التركيبي المتجاوز للاختزاليات، والمسلكية التوافقية المتخفية للمنهج الأحادي البُعد، وللتطبيقات العرجاء التي تسعى إلى تنميق ظاهر الالتزام بموجبات التدبُّن الظاهري، لكنّها لا تنم عن عمق رؤيوي مؤلّد لمعرفة ذات دلالة عقدية وفكرية ومنهجية ونقدية، وروحية وجدانية حدسية عاطفية، وسلوكية انضباطية التزامية تهدف إلى ممارسات مرتبة سنّية تُخصّص للتطوير والمراجعة.

وهكذا أتمثّل مراد صاحب الكتاب حين أفصح عن ألمه النفسي لدى شعوره بالفوات المنهجي بين مطلب التكامل، وكيف فهم ومورس. "كثير من الذين تحدّثوا عن وحدة المعرفة (أو وحدة العلوم)، سواء من علماء الطبيعة، أو المُتخصّصين في الفلسفة، أو تاريخ العلوم، أو الأديان،

يَشتركون في رؤية هذه الوحدة على صورة اختزالية، تجمع جميع أنواع المعارف والعلوم في نهاية المطاف في نوع واحد من العلوم: العلوم الطبيعية، أو العلوم الدينية مثلاً" (ملكاوي، 2018، ص 169).

لقد ركَّز الباحث توجيهه على أفق تمثل التكامل في مرجعية المعرفة؛ إذ لا تتناذب، وفي معطائها يتركَّب، وفي وسائلها تتعامد، وفي المُشْتَغَلِ بها وعليها يتعاونون، وفي تطبيقاتها تُثمر أداءات مُثريّة لا مُفقِّرة، فتركِّز على الجسد والمادة، والتفوّقات التكنولوجية والكمية، وتهمل النواحي القيمة المعنوية وامتداداتها الثقافية على مستوى الفرد، فالمجتمع، فالدولة، فالأُمَّة، فالإنسانية.

5. إسلامية المعرفة؛ المسيرة، والسيرة، والمراجعة:

يُمْكِن عَدُّ الفصل الخامس خلاصة الخلاصة؛ فهو أجمل التحليل في منطلقات العمل الفكرية والتاريخية عند الفئة الغَضَّة من شباب المسلمين الذين ذهبوا إلى الغرب للدراسة، فإذا بهم يجتمعون على هَمٍّ لم تلتفت إليه الدعوات والصحوات والجماعات، ومنه إلى المضامين التي سيشتغل بها هؤلاء، ومستويات العمل ومجالاته، وكيف انبثقت المؤسسة الأم، وريثة جمعية علماء الاجتماعيات المسلمين في الغرب، أعني المعهد العالمي للفكر الإسلامي، وأوعيته للنشر، وروافده المُمدِّدة للعمل الأكاديمي، وصولاً إلى إسلامية المعرفة في أبعادها الثلاثة.

إنَّهم شباب مسلمون، توافدوا إلى الغرب الحضاري والثقافي من مختلف أصقاع الأُمَّة؛ بُغْيَةً تحصيل معارف وعلوم، والرجوع بشهادات، وامتلاك قدرات فنية وتأهيلية تسمح لهم بإفادة مجتمعاتهم حال الرجوع إليها. ولكن، ما التأثير الذي أحدثوه في بلدانهم بعد العودة إليها؟ لماذا ظلَّت الأُمَّة مُتخَلِّفة؟ لماذا تعاني أزمة فكرية مكينة؟ إنَّ الإجابة عن هذه الأسئلة تتمثَّل في العمل الفكري؛ لذا توالى الاجتماعات واللقاءات والتنظيمات، التي أفضت - في نهاية المطاف - إلى لقاء جُلَّة من الباحثين والمُفكِّرين، انتهى بهم التقليد والتكريس إلى تجميع الطاقات والجهود للإسهام في تخليص الأُمَّة من عقمها الفكري، فكانت إسلامية المعرفة بأجنحة تنظيراتها، وتعبيراتها، وتدبيراتها. " وعن طريق هذا التفاعل الذي أُتيح لهؤلاء الرواد من الشباب المسلم القادم من الغرب في البيئات المحلية

في البلدان العربية والإسلامية، انتقلت أفكار الإصلاح الفكري، وإصلاح التعليم، والرؤية التحليلية النقدية لعلوم الغرب إلى تلك البلدان" (ملكاوي، 2018، ص178).

وعلى الرغم من أن محاولات التأصيل وأسلمة المعرفة نامت، وكثرت، أو أقله بدأ العاملون في الثقافة وقطاعاتها يتبهنون إليها، فإنَّ حامل لواء العمل الرصين المتأني ذي الرؤية الواضحة كان المعهد العالمي للفكر الإسلامي. وجديد المشروع الذي حمله بعد سجلالات الأسلمة والإسلامية، أو حتى إسلام المعرفة، كان إسلامية المعرفة التي عملت على جبهتين تاريخيتين معرفيتين؛ الأولى نظرت إلى التراث بعين الإصلاح والتجاوب المُستحدِث للأدوات مع القرآن الكريم والسُّنة النبوية. والثانية كانت جبهة الفكر والمعرفة الغربيين؛ أي العلم البشري بحمولاته المُوافقة، أو المُعادية كثيراً لطريقة المسلمين في الحياة، ولطرازهم المعيشي؛ ما استدعى عملاً نقدياً تحليلياً سعى إلى القطع الإيجابي، واستثمار محرزات تلك الثقافة وتوظيفها؛ لتقوية الذات الإسلامية، والموار بها إلى حياض التاريخ مرّة أخرى بشكل أقوى وأوعى. "وتأسيساً على ذلك، فإنَّ هذه العلوم تحتاج إلى تفكيك للتمييز بين مستويات المعرفة (الحقائق، والمفاهيم، والقوانين)، وإعادة بناء النظريات التفسيرية، ولا يتمُّ ذلك إلاّ بتمكُّن المُتخصِّص المسلم من تخصُّصه في علم من العلوم، وتمكُّنه -في الوقت نفسه- من المرجعية الإسلامية لهذا التخصُّص في نصوصها وتراثها، فيصبح قادراً على تقديم الصياغة البديلة للمعرفة في ذلك التخصُّص" (ملكاوي، 2018، ص181). وأرى أنه يضيف إلى جملة الرؤية الكلية للعالم، وليس فقط إلى تخصُّصه الذي يربط فيه؛ فأزمة المعرفة في الانغلاقات والانحسبات هي داخل ما يُنعت بالتخصُّصات؛ إذ التخصُّص -في نهاية المطاف- جاء من مجال أعم منه، وصَبَّ في ميدان أعم. فمهمته تحرير القول في تلك الجزئية، ولكن على ضوء الكشف المعرفي الكلي بجميع مادته، وبكلية وسائله، وبرهان حضاري، بل إنساني.

ولهذا آثرني كثيراً ذلك الانتباه الوجيه الذي قام به المؤسسون صبيحة بدء المشروع، والنقاشات والتساؤلات الكثيرة حيال فكرة الإصلاح المعرفي: من أين نبدأ؟ كيف نبدأ؟ بمَ نبدأ؟ بمَن نبدأ؟ مع مَنْ نبدأ؟ فقرّر الرواد شروطاً، هي: التمكن من الرؤية الإسلامية ومقاصدها في

التركية وإقامة العمران، والتمكُّن من المعرفة المعاصرة؛ أي تقصِّي العلم بمختلف محاضنه النظرية والإبستمولوجية، والسعي إلى الإبداع بوصفه غاية أساسية مُحركَّة وباعثة؛ إذ التقليد والاجترار قد غلب. ولهذا، فالتجديد الحقيقي يقتضي الإضافات النوعية المُنبَّهة والبنائية. ومثاله الجميل دراسات عن علم النفس ضمن التوجيه المعرفي التوحيدي بقيمه، مع الاستفادة من الأدوات المنتجة في الثقافة الغربية، وتطوير عمليات التكوين والبناء ضمن رهان التجديد الحقيقي. وكَم أُلِّفَت الكتب، وعُقدت المؤتمرات، وأُديرَت الحوارات، وبُذلت آلاف الساعات لتحقيق الغرض المنشود؛ وهو استعادة الأُمَّة الإسلامية ألقها الفكري، وعنقوانها المعرفي، فلا تكون عالة على أحد، وتحصر -في الوقت نفسه- على الانفتاح والتعلُّم، ولكن ضمن شرطيتها الرؤيوية والعقدية، من دون دفع ضريبة مأساة الفصامات الدهرانية والعلمانية التي عُقدت صبيحة الحداثة الغربية.

وأقوى ما في المشروع محاوره الستة، ومضمار تخطِّي الأزمات المُورثة من الاختزاليات اللاهوتية، أو العلمانية جميعها. وهذه المحاور هي: محور رؤية العالم، وبناء المنهجية في التفكير والبحث، وبناء مناهج التعامل مع القرآن الكريم، وبناء مناهج التعامل مع السُنَّة النبوية، وبناء مناهج التعامل مع التراث الإسلامي، وبناء مناهج التعامل مع الفكر الغربي. وبذلك يكون المعهد ومشروع إسلامية المعرفة قد جمعا العلم وما يتصل بعموم النشاط المعرفي من أطرافه، وأتمَّله بحسب ما أفهمه عملاً على مستوى المرجعية وإطارها المصدري. ثم الرؤية وما يتعلَّق بعموم الإجابة التوحيدية الكلية عن أسئلة الجذور: من أين نبدأ؟ كيف نبدأ؟ بِمَ نبدأ؟ بِمَنْ نبدأ؟ مع مَنْ نبدأ؟ ومنها إلى المنهج ومسالك الوعي ومسارب الفهم، في أشكال متعاضدة لا متعادلة، تتوافق فيها الأداءات ولا تتشاكس، ومنها إلى النسق، وتركيبات المعنى، واستخدامات الدلالة؛ ترجمةً للمعنى ضمن الرؤية الكلية عند أعتاب المرجع ومسكن الجذور. ثم التطبيقات وفروعها؛ وهو ما تُرجم في صورة مؤسسات تعليم عالٍ، وطباعة كتب ومجلات، ومساقات تفكير وتعبير وتدبير، تقضي بالإنسان المسلم، ومن وراءه الإنسان الخليفة، إلى التوحيد والتركية والعمران؛ أي شخصية متوازنة البناء، ومجتمع متكامل، ودولة قوية، وأُمَّة خيرية، وشهادة، ضمن إنسانية راشدة.

وهكذا أتاح لنا الكتاب الجامع لمباحث تدوينية سابقة، وإن كانت من روح واحدة، التعرف إلى واحد من رجالات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ومُنظّر تربوي بامتياز، مُتَشَبِّعٌ بعمق العبقّ الرؤيوي والمنهجي لمدرسة إسلامية المعرفة وأفقها الجديد في مدارج التكامل المعرفي، وهو مِمَّن اختاروا الرباط عند تخوم المعرفة القصوى المُولَّدة للمعنى التوحيدى ومسلكيته التزكوية المفضية إلى عمارة الأرض والكون، والصانعة لإنسان مُكْرَم خليفة في الأرض، من غير استغناء طاع، أو استنكاف مُهْدِر.